

Distr.: General
9 May 2023
Arabic
Original: English



القوة المشتركة التابعة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن 2391 (2017) المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق الوثيق مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر - والاتحاد الأفريقي، بالإبلاغ عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة وعن الدعم الذي تُقدّمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في هذا الصدد. واتخذ المجلس القرار 2640 (2022) في 29 حزيران/يونيه 2022، الذي مدد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بما في ذلك تقديم الدعم المعزز من البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة على نحو ما أذن به المجلس في القرارين 2391 (2017) و 2531 (2020). ويغطي هذا التقرير الفترة من 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى 8 أيار/مايو 2023.

2 - ومنذ انسحاب مالي من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومؤسساتها في 15 أيار/مايو 2022، واصلت الدول الأخرى الأعضاء في المجموعة الدعوة إلى انضمام مالي إليها مجدداً. ويجري حالياً إعادة هيكلة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، للتركيز على كل من التنسيق العملياتي وإجراء عمليات مشتركة. وفي الوقت نفسه، عززت مالي تعاونها العسكري مع بوركينا فاسو والنيجر على المستويين الاستراتيجي والعملياتي.

3 - وقد ظل الوضع الأمني في منطقة الساحل يتسم بتنفيذ عمليات إرهابية وقيام الجماعات المتطرفة العنيفة في كثير من الأحيان باستهداف المناطق الحدودية، ولا سيما منطقة ليبتاكو - غورما الواقعة على الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ومنذ بداية عام 2023، ازداد تدهور الوضع مع تصاعد الاشتباكات بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين اللتين تتنافسان على توسيع مناطق نفوذهما والسيطرة على طرق الإمداد الرئيسية. وفي بوركينا فاسو، أدت الهجمات التي شنتها الجماعات الإسلامية المقاتلة إلى زيادة عدد القتلى المدنيين المبلغ عنهم في شباط/فبراير إلى أعلى مستوى له في السنوات الأخيرة. فقد بلغ عدد القتلى المدنيين في شباط/فبراير



ما يقرب من ضعف متوسط عدد القتلى الشهري في عام 2022. فضلا عن ذلك، لا تزال الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة العنيفة التي تتخذ من منطقة الساحل مقرا لها في الأجزاء الشمالية من الدول الساحلية لغرب أفريقيا تشكل مصدر قلق متزايد.

ثانيا - تفعيل القوة المشتركة

ألف - معلومات مستكملة عن نشر العنصر العسكري

4 - استمرت الجهود الرامية إلى تفعيل القوة المشتركة، على الرغم من انسحاب مالي من المجموعة الخماسية. وفي اجتماع عقد في انجمينا في 10 كانون الثاني/يناير، اتفق وزراء الدفاع ورؤساء أركان الجيوش في المجموعة الخماسية على إعادة تشكيل هيكل القوة المشتركة وتنقيح المفهوم الاستراتيجي لعملياتها. ونتيجة لذلك، ستحل هيئة تنسيق تسمى مقر القيادة التنسيق للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المشتركة، وسيعاد انتشارها من انجمينا إلى نيامي. ووفق المفهوم الاستراتيجي للعمليات، سيزداد عدد الكتائب من 6 كتائب إلى 14 كتيبة. وستساهم تشاد وموريتانيا بكتيبتين لكل منهما، بينما ستساهم بوركينا فاسو والنيجر بخمس كتائب لكل منهما. ووفق مفهوم العمليات المنقح، سيجري أيضا الاستعاضة عن مراكز القيادة العملياتية في منطقة العمليات الغربية (الحدود بين موريتانيا ومالي) ومنطقة العمليات الوسطى (بوركينا فاسو ومالي والنيجر) ومنطقة العمليات الشرقية (تشاد والنيجر) بمقر قيادة تنسيق للأركان المشتركة يتسم بالمرونة في نيامي لمراقبة العمليات الثنائية والمتعددة الأطراف للقوة المشتركة.

5 - وعقب الإصلاح الهيكلي للقوة المشتركة في كانون الثاني/يناير 2023، تم تفكيك قطاعاتها الثلاثة. وفي غضون ذلك، واصلت الكتائب الست العاملة في بوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر تسيير دوريات استطلاع في مناطق انتشارها.

6 - وفي 18 كانون الثاني/يناير، اجتمع وزراء خارجية المجموعة الخماسية في انجمينا ودعوا مالي إلى الانضمام مجددا إلى المجموعة. كما اتفقوا على تعزيز التعاون بين بلدانهم، وتكثيف التنسيق مع الشركاء الدوليين، وإنشاء آليات ثنائية ومتعددة الأطراف للتعاون مع قوات مالي المسلحة في مكافحة الإرهاب. وفي أوائل آذار/مارس، زار رئيس أركان القوات المسلحة النيجرية مالي، حيث التقى برئيس حكومة مالي الانتقالية. وتركزت المناقشات على التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب.

باء - معلومات مستكملة عن نشر عنصر الشرطة

7 - لا توجد معلومات عن المستجندات للفترة من 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى 8 أيار/مايو 2023.

جيم - الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والإطار المؤسسي

8 - واصلت الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل دعمها النشط للجهود الدبلوماسية الرامية إلى تنشيط المنظمة. وفي الفترة من 14 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى الأمين التنفيذي للمجموعة، إريك تياريه، مشاورات سياسية في انجمينا قبل اجتماع عُقد بين رؤساء دول تشاد وموريتانيا

والنيجر على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بالتصنيع والتنويع الاقتصادي المعقود في الفترة من 20 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر.

9 - وتولت موريتانيا الرئاسة الدورية للمجموعة الخماسية في مؤتمر القمة الاستثنائي السادس لرؤساء دول المجموعة، الذي عقد في انجمينا في 20 شباط/فبراير. وكرر رؤساء دول المجموعة دعواتهم إلى الحوار مع مالي وكلفوا موريتانيا بمواصلة المناقشات مع مالي بغية إقناعها بالانضمام من جديد إلى المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، قرروا تنشيط العناصر الرئيسية الأخرى للهيكل الأمني للمجموعة، وهي كلية الدفاع التابعة للمجموعة الخماسية ومنصة التعاون الأمني للمجموعة، الواقع مقر كليتهما في نواكشوط، ومركز تحليل الاستخبارات ودمج المعلومات في نيامي، ومركز تحليل التهديدات والإنذار المبكر لمنطقة الساحل في واغادوغو.

10 - وفي 20 آذار/مارس، عقد مجلس وزراء المجموعة الخماسية دورته العادية الحادية عشرة في نواكشوط. ووافق الوزراء على الميزانية لعام 2023، الذي يأخذ في الاعتبار مجموعة من تدابير خفض التكاليف. وفضلا عن ذلك، ستواصل الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية أنشطتها المتعلقة بالتنمية في إطار برنامج الاستثمارات ذات الأولوية بدعم من الجهات الشريكة، التي من بينها الأمم المتحدة.

11 - وفي الفترة من 27 إلى 29 آذار/مارس، اضطلعت نائبة الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بصفتها الموظفة المسؤولة عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ببعثة إلى نواكشوط، موريتانيا، التي كانت تتولى آنذاك رئاسة المجموعة. وأجرت في نواكشوط محادثات مع السلطات الوطنية بشأن منظوراتها ورؤيتها للمنطقة.

12 - وعقد الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، برئاسة الرئيس السابق للنيجر، محمدو إيسوفو، اجتماعه الاستشاري الثالث في نيامي في الفترة من 15 إلى 17 آذار/مارس، ناقش فيه النتائج الأولية للبعثات التقنية التي قام بها بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير في 12 بلدا من بلدان المنطقة الأوسع. وقدم الفريق المستقل، في إحاطة إعلامية على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في شباط/فبراير 2023، عرضا مرحليا للمستجدات إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثالثا - تنفيذ الاتفاق التقني

13 - واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تنفيذ مهمة الدعم المنوطة بها وتقديم مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية إلى الكتائب الست التابعة للقوة المشتركة خارج مالي، وهي كتيبة دوري في بوركينا فاسو، وكتيبة وور والكتيبة الثامنة في تشاد، وكتيبة نيبكت لحواش في موريتانيا، وكتيبتا تيرا الثانية وماداما في النيجر.

14 - وفي 25 كانون الثاني/يناير، أبلغت المفوضية الأوروبية البعثة المتكاملة بأن التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي للدعم اللوجستي والعملياتي الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة سينتهي. وفي 7 شباط/فبراير، قررت المفوضية الأوروبية تمديد التمويل مجانا، من 28 شباط/فبراير 2023 إلى 23 حزيران/يونيه، لتلبية المتطلبات النهائية المتعلقة بالإبلاغ عن التشغيل والمنح.

مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية

15 - من المقرر مبدئياً الانتهاء من تسليم مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية إلى القوة المشتركة في 19 أيار/مايو 2023. وفي الفترة من 22 تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى 20 نيسان/أبريل 2023، تسلّمت مقر قيادة القوات المشتركة والكتائب في مناطق عملياتها أو أقرب موقع لها ما مجموعه 993 710 لترات من وقود الديزل و 69 583 لترا من الزيوت ومواد التشحيم. وسُلم إلى الكتائب الست مباشرة ما مجموعه 440 174 مجموعة من مجموعات حصص الإعاشة الفردية خلال الفترة نفسها. ويرد في الجدول أدناه موجز لأنواع وكميات مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية التي سلمتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة.

جدول

مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية التي سلمتها البعثة إلى القوة المشتركة في الفترة من 9 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 8 أيار/مايو 2023

المكان	الميدانية (عدد المجموعات)	(بالتترات)	المياه (عدد العبوات)	مواد التشحيم	مواد التبريد
	(بالتترات)	(بالتترات)	(بالتترات)	(بالتترات)	(بالتترات)
بوركنيا فاسو (كتيبة دوري)	26 222	225 771	2 180	240	240
تشاد (الكتيبة الثامنة)	37 290	167 199	2 120	240	240
تشاد (كتيبة وور)	31 850	166 859	2 120	240	240
موريتانيا (كتيبة نبيكت)	21 010	167 992	2 120	240	240
النيجر (كتيبة ماداما)	31 658	127 965	2 120	240	240
النيجر (كتيبة تيرا)	26 410	83 856	1 085	120	120
مراكز قيادة القطاعات ومقر القيادة	-	54 068	1 000	50	60
المجموع	174 440	993 710	12 745	1 370	1 380

16 - وتمشيا مع توصيات الاتحاد الأوروبي، يجري حالياً تغيير مسار مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية المخصصة لكتيبيتي غوما كورا وبوليكيسي الماليتين استناداً إلى الاحتياجات التشغيلية للقوة المشتركة.

17 - ونفذت عمليات التسليم وفقاً لطلبات الدعم الواردة من مقر القوة المشتركة وامتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وواصلت البعثة حشد جهة توريد وطنية واحدة وجهتي توريد دوليتين لضمان تسليم مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية في مختلف الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية.

الدعم الهندسي

18 - لم تقدّم البعثة المتكاملة الدعم الهندسي خلال الفترة المشمولة بالقرار لأنه لم يُطلب منها ذلك.

إجلاء المصابين والنقل

19 - لم تقدم البعثة المتكاملة دعماً لإجلاء المصابين أو النقل لأنه لم يُطلب منها أي منهما. واقتصر توفير الدعم في هذين المجالين على مالي.

رابعاً - التحديات

20 - ظل تنفيذ مجموعة تدابير الدعم المقدمة إلى القوة المشتركة يواجه تحديات تقنية وتشغيلية. فقد استمر نقص الطاقة الاستيعابية التخزينية في بعض مواقع الكتائب أو مناطق عملياتها، واقرن ذلك بعدم كفاية صيانة معدات التخزين، ولا سيما المعدات المخصصة لحصص الإعاشة الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، كان انعدام الأمن على طول طرق الإمداد يؤخر عمليات التسليم في كثير من الأحيان، بل وكان يمنعه في بعض الحالات. وتأخرت شحنة حصص الإعاشة الميدانية بسبب إضراب استمر 24 يوماً في ميناء ديربان، مما تطلب من البعثة المتكاملة تنفيذ حلول مؤقتة، شملت عمليات تسليم مجزأة.

خامساً - تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني و سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها

21 - في الوقت الذي كانت تتكيف فيه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع سياق إعادة التشكيل الشاملة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واصلت المفوضية دعم القوة المشتركة فيما يتعلق بقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، والامتثال، وبناء القدرات، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وأكدت المجموعة الخماسية التزامها بالحفاظ على إطار الامتثال في صميم تفعيل هيكلها الجديد. وفي هذا الصدد، أجرت المفوضية استعراضات لاحقة مع أفراد القوة المشتركة في القطاعات الثلاثة قبل تفكيك تلك القطاعات وفي مقر قيادة القوة في انجمينا. وكان الهدف من الاستعراضات اللاحقة هذه هو تقييم حالة تنفيذ إطار الامتثال وتحديد أفضل الممارسات التي ستوجه الدعم الذي تقدمه المفوضية للقوة المشتركة المعاد تشكيلها. وفي الفترة من 27 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس، دعمت المفوضية حلقة عمل في النيجر بشأن تكيف إطار الامتثال على الصعيد الوطني.

22 - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المفوضية دعم الجهود التي تبذلها القوة المشتركة لبناء قدرات عناصرها فيما يتعلق بحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني. وفي الفترة من 21 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت المفوضية، في بكارا، تشاد، حلقة دراسية لتدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني لفائدة 20 مشاركاً (من بينهم امرأتان)، منهم 10 من أفراد الجيش التشادي، و 2 من أفراد الدرك التشادي، و 2 من قوة الشرطة التشادية، و 6 من أفراد القوة المشتركة. وكان الهدف من الحلقة الدراسية هو الحفاظ على الإنجازات التي تحققت في مجال بناء القدرات عن طريق القيام أيضاً بتعزيز القدرات التدريبية للجيش الوطني التشادي فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

23 - وفي 9 و 30 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت المفوضية دورتين للتوعية والتدريب بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي اللاجئيين لفائدة 40 ضابطاً وضابط صف (من بينهم ثلاث نساء) في مركز قيادة قطاع الشرق في تشاد. وممن قام بتيسير الدورة الثانية واحد من أفراد القوة المشتركة كان قد استفاد من حلقة تدريب المدربين التي عقدت في الفترة من 21 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر في بكارا، تشاد. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، نظمت مفوضية حقوق الإنسان في نيرا، النيجر، دورة توعية لفائدة 60 جندياً (من بينهم امرأة واحدة) من الكتيبة النيجرية التابعة للقوة

المشتركة والمتمركزة في تيرا. وركزت الجلسة على إطار الامتثال، فضلا عن القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ومسؤولية القادة وغيرهم من الرؤساء. وفي 19 و 20 كانون الأول/ديسمبر، نظمت المفوضية أيضا دورة تدريبية في تيرا لفائدة 30 مشاركا، من بينهم 15 ضابطا و 5 من مديري الكتبية النيجرية التابعة للقوة المشتركة، استعدادا لتنفيذ إطار الامتثال على الصعيد الوطني. وشملت الدورة التدريبية سير الأعمال العدائية والاحتجاز وحظر التعذيب.

24 - وعززت المفوضية قدرات آلية الإنذار المبكر التابعة للقوة المشتركة، التي أنشئت بدعم منها في تيرا، في عام 2021، لرصد حالة حقوق الإنسان والاتصال بالقوة المشتركة والسلطات المحلية فيما يتعلق بحماية المدنيين. وتتألف هذه الآلية من سلطات المقاطعات، وممثلي السلطات العرفية، وقادة القوة المشتركة، والمجتمع المدني، وتدعمها المفوضية تقنيا. وفي 19 و 20 كانون الأول/ديسمبر، نظمت المفوضية في تيرا حلقة عمل تدريبية بشأن رصد معايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية والإبلاغ عنها لفائدة 30 عضوا (من بينهم 6 نساء) في آلية الإنذار المبكر.

25 - وفي 18 و 19 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت المفوضية استعراضا لاحقا في بكارا، تشاد، بشأن عمليتي نظيف 1 ونظيف 2 اللتين أجرتهما القوة المشتركة في قطاع الشرق في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2022 على التوالي. وحضر هذا الاستعراض، وهو الأول مع أفراد قطاع الشرق، 12 ممثلا من كتبية وور ومركز قيادة قطاع الشرق، قاموا بتقييم أثر هذه العمليات على السكان المدنيين ومستوى الامتثال الذي أبدته القوة المشتركة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، وفي سياق إعادة هيكلة القوة المشتركة وتفكيك مراكز قيادة القطاعات ومقر القيادة، نظمت المفوضية حلقتي عمل معنيتين بالاستعراضات اللاحقة، واحدة مع موظفي مركز قيادة قطاع الشرق (من 23 إلى 25 كانون الثاني/يناير في بكارا، تشاد)، وواحدة في قطاع الغرب (من 1 إلى 2 شباط/فبراير في الحوض الشرقي، موريتانيا)، وواحدة مع مراكز قيادة القطاعات ومقر القيادة (يومي 24 و 25 شباط/فبراير في انجمينا). وأتاحت هذه الاستعراضات اللاحقة فرصة لاستعراض النجاحات والتحديات، وقدم المشاركون توصيات لتحسين تنفيذ إطار الامتثال من أجل توفير حماية أفضل للمدنيين في سياق عمليات القوة المشتركة في المستقبل.

26 - وفي الفترة من 18 إلى 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، التقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تيرا بمسؤولين محليين من بيبكولي ونازحين داخليا فيها لتقييم حالة حقوق الإنسان في مناطق عمليات القوة المشتركة. ولم يبلغ عن أي انتهاكات ارتكبتها القوات المشتركة أو قوات الأمن. وأوفدت المفوضية السامية، في الفترة من 20 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2023، بعثة إلى بوركينا فاسو للتحقيق في ادعاءات ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري المبلغ عنها في بلديات سييتغا ودوري وغوروم - غوروم. كما أجرت المفوضية مقابلات مع الضحايا والشهود ومصادر من المجتمع المدني. ولم يبلغ عن وقوع أي حوادث تورط فيها أفراد من القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية.

27 - ووفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، أجرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة 14 تقييما للمخاطر بناء على طلبات لتقديم الدعم إلى مقر قيادة القوة المشتركة وكتائب القوة المشتركة العاملة في بوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر. وتم تقديم سبعة طلبات للربع الأخير من عام 2022 وسبعة طلبات أخرى للربع الأول من عام 2023. وكانت

الطلبات تتعلق بتوفير الوقود وحصل الإعاشة للقوة المشتركة. وأوصي باتخاذ تدابير تخفيف مصممة خصيصاً للتصدي للمخاطر المحددة في تلك العملية. وشملت هذه التدابير متابعة الانتهاكات الموثقة سابقاً، فضلاً عن زيادة التوعية بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، وتقييم الدعم المقدم من البعثة المتكاملة. وكما حدث في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، أحرز تقدم محدود فيما يتعلق بتنفيذ تدابير التخفيف، مع إعادة انتشار مقر قيادة القوة المشتركة من مالي، الأمر الذي زاد من صعوبة قيام البعثة بالمتابعة في هذا الصدد.

سادسا - ملاحظات

28 - تكتسي الحالة الأمنية في منطقة الساحل أهمية استراتيجية ليس للمنطقة دون الإقليمية فحسب، بل للقارة الأفريقية وخارجها. فالتطرف العنيف ينتشر بمعدل يثير الانزعاج ويتوسع في غرب أفريقيا. كما ترك انسحاب القوات الدولية من أراضي مالي ووقف العمليات المشتركة التي كانت تقوم بها القوة المشتركة فراغاً أمنياً استغلته الجماعات المتطرفة العنيفة، لا سيما في منطقة ليبتاكو - غورما الحدودية الثلاثية. وما زلت أشعر بالقلق الشديد إزاء تأثير هذه الأزمة على المدنيين. وقد أظهرت هذه الأحداث الحاجة إلى استجابة متعددة الأبعاد تقوم على تعاون أكبر فيما بين بلدان الساحل بدعم من شركائها الإقليميين والدوليين لمواجهة التحدي المشترك المتمثل في التطرف العنيف. والتعاون الإقليمي أمر تحتمه الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للتحديات والعوامل المؤججة لانعدام الأمن في منطقة الساحل.

29 - وما زالت القوة المشتركة تشكل مبادرة هامة بقيادة إقليمية، تكمل الأنشطة المتعددة الأوجه التي تضطلع بها الأمم المتحدة وشركاء دوليون آخرون في المنطقة وتستحق دعم المجتمع الدولي. والحلول التي تقودها المنطقة ويستحدثها أصحاب المصلحة الرئيسيون هي، على المدى الطويل، أكثر الطرق فعالية لإيجاد سلام واستقرار دائمين، والاستفادة الكاملة من الإمكانيات الكامنة في المنطقة. وأكد مجدداً التزام الأمم المتحدة، بالتنسيق مع شركائها، بمواصلة دعم بلدان الساحل في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار على المدى الطويل، بطرق منها تعزيز الأمن وتحسين التعاون. ولقد كررت في عدة مناسبات، منها إحاطتي الإعلامية التي قدمتها إلى الجمعية العامة في 13 شباط/فبراير 2023 بشأن خطتنا المشتركة، تأكيد الحاجة إلى جيل جديد من بعثات إنفاذ السلام وعمليات مكافحة الإرهاب، بقيادة قوات إقليمية، بتمويل مضمون وقابل للتنبؤ به. وينبغي أن يكون هدفنا الجماعي هو ضمان أن تكون لدى الجهات الفاعلة الإقليمية القدرة على تخطيط عملياتها لدعم السلام ونشرها وإدارتها والحفاظ عليها وتمويلها.

30 - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الاتحاد الأوروبي، لكونه الشريك الرئيسي للأمم المتحدة في دعمها للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، ولما أبداه من تعاون ممتاز في إطار الاتفاق الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية الذي تلقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة من خلاله تمويلاً لإيصال مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية إلى القوة المشتركة. ومنذ بدء البرنامج في 23 شباط/فبراير 2018، مكن الدعم العملي والوجستي الذي قدمته البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة، بالإضافة إلى الدعم المقدم من شركاء آخرين، القوة المشتركة من إحراز تقدم في قيامها بعملها. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن الدعم اللوجستي والتشغيلي الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة سينتهي، هو وهذا الجانب من ولاية البعثة، إذا انتهى الاتفاق الثلاثي، كما هو مقرر، في حزيران/يونيه 2023.

31 - واحترام الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء العمليات العسكرية أمر بالغ الأهمية لفعالية القوة المشتركة واستدامة عملياتها. وقد استطاعت القوة المشتركة، بفضل عمل مفوضية حقوق الإنسان معها ومع الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية، وضع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في صميم عملياتها العسكرية. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه تفعيل القوة المشتركة، فإن تعاونها الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان يشكل سابقة هامة لعمل الأمم المتحدة مع القوات الإقليمية، ويدل على أن قوات الأمن نفسها يمكن أن تكون هي الأقدر على حماية المعايير الإنسانية الدولية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في العمليات التي تقوم بها وعلى دعمها والتشجيع على الالتزام بها. وخارج سياق التدريب وبناء القدرات، تولت القوة المشتركة مسؤولية هذه المفاهيم، التي تتيح إعادة هيكلتها فرصة لزيادة تعميمها.

32 - وقد اتخذت عدة مبادرات لتعزيز مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك من جانب لجنة الأركان العسكرية المشتركة لمنطقة الساحل، المؤلفة من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر. وفي الآونة الأخيرة، قررت مبادرة أكرا، التي تضم بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغانا وكوت ديفوار ومالي والنيجر، إنشاء قواتها المتعددة الجنسيات الخاصة بها. وقرر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضاً أن يعملوا على تفعيل قوة المنطقة الجاهزة لمكافحة الإرهاب وتغيير الحكومات بغير الطرق الدستورية. وأرحب بالزخم الذي ولدته هذه المبادرات للتصدي للتحديات الأمنية في المنطقة. وأكرر دعوتي إلى زيادة التعاون لضمان اتساق وشمول تدابير المواجهة المتخذة على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ المبادرات الأمنية باعتبارها جزءاً من استراتيجية سياسية متماسكة. وينبغي في منطقة الساحل وخارجها استكمال مجموعة أدوات مكافحة الإرهاب بآليات شاملة للحوار والوساطة باستخدام نهج يشمل المجتمع بأسره.

33 - وستواصل الأمم المتحدة دعم بلدان منطقة الساحل لصياغة نهج جماعية ومتعددة الأبعاد موجهة نحو تعزيز التنمية المستدامة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتهديدات في المنطقة. وأتطلع، في هذا الصدد، إلى توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة رئيس النيجر السابق محمّدو إيسوفو، بشأن سبل تحسين تدابير المواجهة الإقليمية والدولية المشتركة والمنسقة.